

هل آن الأوان لتحذير الصين؟

فيليب ليفي

مركز اميريكان انتربرايز

3 مارس 2010

Is It Time to Ding Beijing?

By Philip I. Levy

American Enterprise Institute (AEI)

ترجمة: علي الحارس

- باحث في مركز اميريكان انتربرايز.
- عضو هيئة التخطيط في وزارة الخارجية (2005-2006).
- كبير مستشاري الشؤون التجارية في لجنة المستشارين الاقتصاديين في إدارة الرئيس بوش الابن (2003-2005).
- إداري أكاديمي في مركز يال لدراسات العولمة (2002-2003).
- أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد. جامعة يال (1999-2003).
- دكتوراه في الاقتصاد. جامعة ستانفورد.



فيليب ليفي

تنصاعد يوماً بعد يوم التحذيرات والدعوات إلى القيام برد فعل ما إزاء تقدير العملة الصينية بأقل من قيمتها الحقيقية؛ وفي نوفمبر الماضي حث المحلل الاقتصادي بول كروغمان (Paul Krugman) إدارة الرئيس اوباما أن تنظر إلى القضية بجدية. وكتب في مقال له أن اختلال الميزان التجاري سيعود مرة أخرى مع خفوت جذوة الأزمة المالية. وأضاف:

لذلك دقق معي في هذه المشهد: تمضي الشهور وعناوين الأخبار تنصدها المقارنة بين العجز المتنامي في التجارة الأمريكية مع الفائض التجاري الصيني إلى جانب معاناة العاطلين عن العمل في أمريكا. ولو كنت أنا مسؤولاً في الحكومة الصينية لساورني قلق حقيقي من عواقب هذا المشهد.

وفي ديسمبر من العام الماضي، ظهر مقال في صحيفة (فاينانشال تايمز) دعا فيه أحد أساتذة الاقتصاد المتقاعدين في جامعة شيكاغو إلى فرض رسوم جمركية (10%) على ما تستورده الولايات المتحدة من الصين. وفي الأسبوع الماضي، طالبت مجموعة تتكون

هل آن الأوان لتحذير الصين؟

من 15 سيناتوراً من كلا الحزبين بأن تتعامل وزارة التجارة الأمريكية مع سياسة العملة الصينية باعتبارها نوعاً من الإعانة الحكومية الصينية. وخلال شهر من الآن. سيتعين على وزارة المالية أن تصرح ثانية حول ما إذا كانت الصين ترتكب تلاعباً في العملة.

إذن، ما الذي ينبغي فعله هاهنا؟

ثمة دلائل كثيرة جداً تشير إلى أن الصين تخفض من قيمة عملتها. وأهم هذه الدلائل يتمثل في أن احتياطي الصين من العملة الخارجية بلغ (2.4) تريليون دولار. وهو يتزايد بمعدل (400) مليار كل عام. كما إن هنالك افتراضاً على نفس الدرجة من الأهمية. وإن كان أقل وضوحاً. يرى أن من مصلحة الصين أن تعيد تقييم عملتها. ولكن القيادة الصينية كانت قد جمدت اليوان مقابل الدولار منذ منتصف عام 2008.

ومن هنا يكون السؤال: ما هي الخيارات المتاحة أمام صانع القرار؟

1. دبلوماسية هادئة صبورة

وهو خيار تلقائي ولا صعوبة في إدراك أنه الأقل إرضاء لأعضاء الكونغرس. ويتعين على الإدارة. وفق هذا الأسلوب. أن تعمل مع دول العالم التي تشاركها آراءها في سبيل ممارسة ضغط خفي على الصين لتعيد تقييم عملتها؛ وهو أسلوب هيمن على معظم سياسة إدارة الرئيس السابق بوش المتعلقة بالعملية. والتي أثمرت عن تقدير حقيقي لليوان منذ عام 2005 حتى عام 2008. لم يكن هذا الأسلوب ذا شعبية على المستوى المحلي حينها. وإذا ما تم تطبيقه اليوم فقد يواجه عقبات جديدة (لا شك في أن الصينيين أقل اهتماماً في تلقي المشورة المالية منا في أعقاب الأزمة الاقتصادية).

هل آن الأوان لتحذير الصين؟

2. التشهير بالصين كمتلاعب بالعملة

هنالك الكثير من العوامل التي تغري باللجوء إلى هذا الأسلوب. وأول هذه المغريات الصدق. فلو جربنا كل المعاني المتعارف عليها لمصطلح «التلاعب» فسنجد أنه ينطبق على ما تقوم به الصين حالياً؛ وثانيها أنه سبيل للتنفيس عن الإحباط. ويبقى السؤال الجوهرى فى هذا الأسلوب حول ما إذا كان سيدفع الصينيين إلى العمل بوتيرة أسرع. وهو ما أتوقع أن يحدث العكس منه؛ وهنالك الآن بالفعل من يرى أن الصينيين سيستأنفون تقييم عملتهم هذا العام بسبب قلقهم من أن تراجع التصدير سيمهد لتضخم محتمل؛ ولكنهم لا يرغبون أن يظهروا أمام العالم بمنظر الخاضع لإملاءات الأمريكيين. إن هذه السياسة وإن كانت ذات أثر نفسى مريح، فهذا لا يمنع من أن تكون لها آثار جانبية خطيرة.

3. الاصطدام

إذا لم يؤد التشهير إلى دفع الصين إلى معالجة المشكلة. فلماذا لا يكون هنالك تهديدات بإجراءات انتقامية على صعيد الرسوم الجمركية؟ إن اعتراض المحللين على أسلوب التشهير بالصين كمتلاعب بالعملة إنما يقوم على اعتقادهم بأن الاصطدام سيكون الخطوة التالية. وأنا أرى أن من شأن هذا الأسلوب أن يقلص احتمالات التصحيح الصينى، وذلك لأنهم لا يستطيعون استخدام الزمن فى هذه الحالة كعامل يحفظ ماء وجوههم، كما إن الأمريكيين سيتحملون بذلك أعباء الحمائية. وستتفاقم حدة التوتر فى العلاقات الأمريكية الصينية.

4. اللجوء إلى منظمة التجارة الدولية

إن استخدام ثقل منظمة التجارة العالمية لحث الصينيين على المبادرة إلى معالجة المشكلة قد يؤدي إلى تشويه صورة المنظمة دون تحريك الصينيين. وقد يحاجج البعض فى أن سياسة (سعر الصرف) الصينية تتخالف مع روح القواعد التي تقوم عليها المنظمة، ولكن هذا لم يكن الفهم التقليدى المتعارف عليه، وحتى إن قامت المنظمة بتوسيع

هل أن الأوان لتحذير الصين؟

التفسير ليشمل التوجه الصيني، وهو ما عارضته الولايات المتحدة في السابق، فإن من غير المحتمل أن يؤدي هذا إلى تزحزح الصينيين عن مواقفهم.

5. إطار عمل دولي مشترك

ماذا لو اجتمعت دول العالم العظمى لإدانة أسلوب الصين في التعامل مع العملات الأجنبية؟ يكتنف هذا الأسلوب بعض المشكلات، أولها أن إدارة اوباما عملت بجد على ضمان أن يكون للصين مكانة الدولة العظمى، وهذا يعطيهم حق الفيتو لنقض عرى أية سياسة تسعى إلى الإجماع؛ وثانياً: من الصعب أن يحصل مثل هذا الإجراء على السلطة اللازمة، فصندوق النقد الدولي حصل على التفويض اللازم لتسمية وفضح المسؤولين عن اختلال التوازن المالي وقام فعلاً بانتقاد سياسة العملة الصينية، كما يكاد الصينيون يضطربون كالأمركيين حينما يعلن صندوق النقد الدولي أن عجز الميزانية الأمريكية وصل حداً لا يطاق. وتتفاقم المشكلة أكثر في الحالة الصينية لأن الصينيين هنا هم الدائنون، وصندوق النقد الدولي له كلمة مسموعة عند من يأتيه مستجدياً، لا من يأتيه بجيوب منتفخة.

إن المشكلة الجوهرية تتمثل في أن الصينيين يخافون من عواقب تقييم عملتهم أكثر مما يخافون من أي شيء آخر قد يرميهم الغرب به فعلاً، وقد انخرطت الصين مؤخراً في «اختبار جهد» لمعرفة الآثار المحتملة لعملية تقييم العملة. تقول وكالة رويترز عن هذا الاختبار:

وفقاً للنتائج الأولية للاختبارات، والتي ركزت على تصدير القماش والملابس والأحذية والألعاب، تبين أن كل نقطة مئوية ناتجة عن تقييم اليوان ستؤدي إلى خصم نقطة أخرى من هامش الربح؛ وهذا من شأنه أن يوجه ضربة خطيرة إلى إمكانية الربح باعتبار أن هامش الربح الصافي يتراوح بين (3-5%).

هل آن الأوان لتحذير الصين؟

إن الصين تخشى من حشود العاطلين عن العمل وهي ترسل لبعضها البعض رسائل نصية حول مدى تعاستها. وهو ما يبدو من الأخطار المصيرية. ويمثل في كل الأحوال خطرا ينبغي على الصين أن تشعر بحاجة ملحة إلى الاعتراف به في العاجل قبل الأجل. وذلك لأسباب منها أن الصينيين يراكمون لديهم قروضا تدين لهم بها جهات تتضاءل قدرتها على الدفع يوما بعد يوم. كما إنهم يفاقمون على نحو دائم مشكلة التلاؤم المحلي مع الأزمات.

يبدو من المنظور الأمريكي أن الدبلوماسية الهادئة الصبورة خيار مقدم على غيره مهما كان مظهره منفرا؛ فترك الصينيين يعالجون مشاكلهم الخاصة بهم يفيد في جعل الأمريكيين أحرارا لطلب أمور أخرى؛ وهذه الأمور الأخرى (كالتوقف عن توجيه الدعم إلى صناعات مفضلة عن غيرها. أو الوصول إلى تفاهم حول المساعدات الحكومية للمشاريع أو استيلاء الدولة على الشركات) من شأنها أن تعود بالفائدة على الشركات الأمريكية. وفي النهاية قد تكون من الخيارات التي يمكن تطبيقها على ارض الواقع.